



كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيئتتحدادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣٥/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الأتي :

التميز - المدعي عليه/محافظ بغداد/إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي احمد حسين صباح .
التميز عليه - المدعي - / عقيل خليل ابراهيم - وكيله المحامي علي حسين السعدي .

الإدعاء

ادعى المدعي (التميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأن محافظ بغداد اصدر أمره الديواني المرقم (١٣٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/٨/١٤ المتضمن إعفاء موكله من منصبه كمدير لناحية الوحدة وتعيين السيد (رعد مطشر رسن) بدلاً عنه بموجب الامر الديواني المرقم (١٣٦) في ٢٠١١/٨/١٤ ، تنظّم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته من إصدار الامرين المشار إليهما في أعلاه بالتنظّم المسجل بعدد وارد (١١٢١) في ٢٠١١/٩/٦ الا انه لم يبت بالتنظّم رغم مضي المدة القانونية وحيث ان هذين الامرين يمثلان خرقاً للقانون وتصرف في استخدام السلطة ومخالفة صريحة لأحكام قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ والذي رسم كيفية إقالة رؤساء الوحدات الإدارية ومنهم مدير الناحية حيث تضمنت المادة (١٢/ثلاثاً/٢) منه على ان تتم إقالة مدير الناحية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناء على طلب خمس عدد الأعضاء او القائم مقام للأسباب المذكورة في المادة (٧) الفقرة (٨) من القانون وهي التسبب في هدر المال العام وعدم النزاهة أو استغلال المنصب الوظيفي والاهمال والتقصير في أداء الواجب والمسؤولية وكل هذه الامور يجب ان تكون ثابتة ويعود تقديرها لمجلس الناحية كما يجب ان تكون الإقالة



كويت مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتبحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٣٥/اتحادية/تميز/٢٠١٢

مبنية على استجواب مدير الناحية قبل اقالته استناداً لنص المادة (٥١) من قانون المحافظات غير المنتظمة بالقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، اقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/١٠/١١ طلباً بالحكم بإلغاء الأمر الديواني المرقم (١٣٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/٨/١٤ المتضمن إعفاء المدعي من منصبه كمدير لناحية الوحدة والامر الديواني المرقم (١٣٦) في ٢٠١١/٨/١٤ والمتضمن تعيين بديلاً عنه ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية اصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٥ وبعد الاضطرار (٤٣٣/قضاء اداري/٢٠١١) حكماً يقضى بإلغاء الأمر الديواني المرقم (١٣٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/٨/١٤ والأمر الديواني المرقم (١٣٦) في ٢٠١١/٨/١٤ ، طعن وكيل المميز بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٨/١٥ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان المدعي عليه/اضالفة لوظيفته (المميز) قد أصدر الامر الديواني المرقم (١٣٥) في ٢٠١١/٨/١٤ باعفاء المدعي (المميز عليه) من منصب مدير ناحية الوحدة وحيث ان قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل نص في المادة (١٢) على اختصاصات مجلس الناحية ومنها الفقرة (٢) من البند (ثانياً) التي قضت بـ ((اقالة مدير الناحية بالاغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناءً على طلب خمس عدد الأعضاء او القائمقام للأسباب المذكورة في المادة (٧) الفقرة (٨))) . لذلك فليس من اختصاصات المحافظ اقالة او إعفاء مدير الناحية وان الاعفاء هو بحكم اقالة خاصة وانه قام بتعيين بديل عنه . وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد قضت بحكمها المطعون فيه بإلغاء الامر الديواني رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/٨/١٨ والغاء الامر الديواني رقم (١٣٦) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/٨/١٤ بتعيين بديل عن مدير

بسم الله الرحمن الرحيم

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي نينٲيحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣٥/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

التاحية المقال فكان قرارها صائباً وتطبيقاً سليماً لحكم القاتون وعليه قرر
تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠/٩/٢٠١٢.

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا